الملخص

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمدٍ وعلى آله وصبحه أجمعين وبعد:

فهذا ملخص للبحث الذي بعنوان ((الخلاف النحوي في الأفعال في كتاب التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي ت٦٩٨هـ)) يتكون هذا البحث من مبحثين يتقدمها مقدمة وتمهيد، وتعقبها خاتمة أمّا المقدمة فتكلمتُ فيها عن المنهج الذي سرتُ عليه في هذه الدراسة، وأمّا التمهيد فقد تضمّن الكلام عن حياة ابن النحاس، وأمّا المبحثان فالأول منهما كان للخلاف النحوي في الأفعال المعربة، وتضمّن ثلاث مسائل، وأمّا الآخر فجاء بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال المبنية، وتضمن أربع مسائل.

أمّا عملي في هذا البحث فقد وضعتُ عنواناً لكُلِّ مسألةٍ يكشف عن فحواها، وذكرتُ نصَّ المسألة كما ذكرها ابن النحاس، ثم قسمتُها على مذاهب ذاكراً أصحاب كُلِّ مذهبٍ ومتابعيه من مظانهم ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، والحجج والبراهين التي استندوا عليها وردود بعضهم على بعض، ثم موقف ابن النحاس من المسائل التي رجحها.

ثم أنهيتُ البحث بخاتمة جمعتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في بحثي، اسأل الله أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً متقبلاً إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

Abstract

All praise belongs to Allah, the lord of all beings. Blessings and peace be upon the most noble of Messengers, the prophet Mohammed and his relatives and companions.

This is the abstract of this paper which is entitled the "Grammatical dispute in Arabic verbs as it is found in "Al- Ta'alika Ela Al-Mukarrab", by Ibin Al Nahass Al-Haliby.

(D.698 AH). The recent paper is consisted of two sections preceded by an introduction and prelude and followed by a conclusion. First of all, the introduction is allocated to show the approach that I have adopted in this paper. Whereas, the prelude is totally devoted to talk about the life and work of Ibin Al-Nahass Al-Haliby. As for the two sections: the first one is about the grammatical dispute in the Arabic verbs that can be parsed; and it is divided into three subsections. While, the other section is about the verbs that cannot be parsed and it is also divided into four subsections.

Practically, the sections are entitled in a way that each title discloses directly its subject matter. Besides, each subject is also tackled as it was seen by Ibin Al-Nahass. Moreover, I have done my best to classify each subject into approaches. Naming the pioneer of each approach and the proofs and facts he utilized and how each pioneer has refuted the other proofs. Then, I've mentioned Ibin Al- Nahass's point of view about each subject and the approach he preferred most.

Finally, I forward a conclusion that contains all the results that I've came up with in my research. Summing up, we pray to Allah to bless us with beneficial knowledge and a work He accepted most, only Him is capable of doing that. And all praise is due to Him the lord of all beings.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على من أُتي جوامع الكلم نبينا محمد الهادي البشير، وعلى آله الطيبين الأطهار، وعلى أصحابه الغر الأخيار وبعد:

يعد الخلاف النحوي من الظواهر البارزة في النحو العربي التي واكبت نشأته، وكان كتاب التعليقة على المقرب من الكتب التي اهتمت بذكر مسائل الخلاف، فارتأيتُ إظهار الخلاف النحوي في الأفعال من هذا الكتاب، فجاء البحث بعنوان ((الخلاف النحوي في الأفعال في كتاب التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي ت ٦٩٨هـ)) واقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين تتلوهما خاتمة بأبرز النتائج، فذكرت في المقدمة المنهج الذي سرتُ عليه في هذه الدراسة، وأمّا التمهيد فقد تكلمت فيه عن حياة ابن النحاس، وأمّا المبحث الأول فكان بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال المعربة، وتضمّن ثلاثة مسائل، وأمّا المبحث الآخر فجاء بعنوان الخلاف النحوي في الأفعال المبنية، وتضمّن أربعة مسائل .

وأمّا المنهج المعتمد في هذا البحث فقد وضعتُ عنواناً لكُلِّ مسألةٍ يفصح عمَّا فيها من موطن الخلاف، وذكرتُ نصَّ المسألة كما أوردها ابن النحاس، ثم فصلتُ كُلَّ مسألةٍ بذكر أهم الأقوال والآراء التي أدلى بها النحويون، وما دار حولها من مناقشاتٍ متضمّنة الحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها، وردود بعضهم على بعض، ثم بيّنتُ موقف ابن النحاس من المذاهب النحوية في المسائل التي رجحها .

وفي الختام أرجو أن أكون قد وُفقتُ في مسعاي، فإن أصبتُ فبفضل ومنِّه، وإن كانت الأخرى فحسبي لم أقصد ذلك، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب .

حياة ابن النحاس

اسمه ومولده وكنيته:

هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي[١]، ولا يوجد في اسمه خلاف غير أنّ ابن الجزري ذكر أنّه ابن أبي النضر[٢]. ولد بهاء الدين بن النحاس في حلب سنة (٦٢٧ هـ)، وقد رحل إلى مصر لمّا خربت حلب، وقد تولى تدريس التفسير فيها وأصبح شيخ العربية بالديار المصرية[٣].

شيوخه:

أخذ ابن النحاس العلم عن عددٍ من الشيوخ منهم:

١- ابن اللَّتَّيِّ أبو المُنجَّى عبد الله بن عمر بن علي البغدادي المتوفى سنة (٦٣٥ هـ)[٤].

٢- ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضّل النحوي الحلبي المتوفى سنة (٦٤٣ هـ)[٥].

٣- عز الدين أبو القاسم عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الحموي الشافعي المتوفى سنة (٦٤٦ هـ)[٦].

٤- أبو الحجاج يوسف بن خليل بن قراجا عبد الله الدمشقي المتوفى سنة (٦٤٨ هـ)[٧].

٥- ابن عمرون محمد بن محمد بن أبي علي الحلبي المتوفى سنة (٦٤٩ هـ)[٨]، وقد أشار إليه ابن النحاس في شرحه للمقرب[٩] .

٦- الفاسي أبو عبد الله محمد بن حسين بن محمد بن يوسف المتوفى سنة (٦٥٦ هـ)[١٠].

٧- علي بن شجاع بن سالم بن علي بن موسى، كمال الدين الضرير المصري الشافعي المتوفى سنة (٦٦١ هـ)[١١].

تلاميذه:

ذكر أصحاب التراجم أنّ ابن النحاس كان كثير التلمذة[١٢] ومن أشهرهم:

١- محمد بن منصور بن إبراهيم بن منصور الحلبي ثم المصري، أبو عبد الله بن الجوهري المتوفى سنة (٧١٩ هـ)[١٣].

٢- أحمد بن أبي بكر بن عزام، بهاء الدين الأسواني الأسكندري المتوفى سنة(٧٢٠ هـ)[١٤].

٣- إبراهيم بن هبة الله بن علي القاضي، نور الدين الحموي الشافعي المتوفى سنة (٧٢١ هـ)[١٥].

٤- يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري التونسي النحوي سنة (٧٢٤هـ)[١٦].

٥- أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (فتح الدين بن سيد الناس) المتوفى سنة (٧٣٤ هـ)[١٧].

٦- محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة (٧٤٥ هـ)[١٨].

٧- إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي النحوي المقرئ المتوفى سنة (٧٤٩ هـ)[١٩].

٨- محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان بن محمد الكناني المتوفى سنة (٧٤٩ هـ)[٢٠].

٩- إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي، برهان الدين الحكري المتوفى سنة (٧٤٩ هـ)[٢١].

مصادره:

اطلع ابن النحاس الحلبي على كتب الأدب والنحو والدواوين الشعرية فقد ذكر بعضهم أنّه ((اعتنى بكتب النحو والأدب وسمع الدواوين الشعرية وقرأ كتب النحو: كسيبويه، والإيضاح، والمفصل، وكتاب الحماسة، وسمع الصحاح))[٢٢].

مصنفاته:

كان ابن النحاس الحلبي غيرَ مكثرٍ في تصنيف الكتب، بل قد أشار ممّن ترجموا له، أنّه لم يصنف شيئا سوى شرحه على المقرب[٢٣].

وقد وقفت على بعض مصنفاته وهي كالآتي:

١- التعليقة على المقرب، الكتاب الذي هو موضوع الدراسة .

٢- شرح القصيدة التي في الأفعال[٢٤].

٣- التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس[٢٥].

٤- هدي أمهات المؤمنين[٢٦].

٥- شرح المقدمة للمبرد في النحو[٢٧].

صفاته:

اتصف ابن النحاس الحلبي بخصالٍ عدّة من أهمها:

١- أنّه لم يتزوج قط، فقد عاش حياته عزباً[٢٨]، وممّا يؤكد ذلك قوله:

إنّي تَرَكْتُ لِذي الوَرَى دُنْيَاهُم وقَعَدْتُ أَنْتَظِرُ المَمَاتَ وأَرْقُبُ
وقَطَعْتُ في الدُّنْيَا العَلائِقَ لَيسَ لِي وَلدٌ يَمُوتُ ولا جِدَارٌ يَخْرَبُ[٢٩]

٢- ورعهُ وتديّنُهُ:

ذكر أكثر من ترجم له أنّه كان ((كثير التلاوة، والأذكار، وكثير الصلاة في نوافل الأسحار، موثوقاً بديانته، مقطوعاً بأمانته))[٣٠].

٣- كثرة التزّحم

كان ابن النحاس كثير التزّحم على الأشخاص والعلماء ويظهر ذلك جليّاً في كتابه التعليقة على المقرب[٣١] فكلّما ذكر عالماً من العلماء تبعه بالتزّحم عليه سواءً كان بصرياً أو كوفياً[٣٢].

٤- جمال الخط:

ذكر أحد المترجمين له أنّ خطه كان جميلاً، واصفاً إياه بقوله: ((وكتب خطاً أُزري بالوشي إذا حُبك، والذهب إذا سُبك، ولم يزل على حاله إلى أنّ بلغ من الحياة أمدها وأهدى الزمان إلى عينه بفقده رمدها))[٣٣]، وذكر غيره أنّه كان ((يكتب خطاً مليحاً))[٣٤].

٥- سعيه في حوائج الناس:

إنّ السعي في حوائج الناس من الخصال الحميدة فقد كان ابن النحاس الحلبي ((يسعى في مصالح الناس))[٣٥] لذلك فقد ((كان معروفاً بحل المشكلات والمعضلات))[٣٦].

٦- حسن خلقه وكرمه:

ذكر الصفدي أنّ ابن النحاس كان مشهوراً بين أصحابه بكرمه، قائلاً: ((أخبرني غيرُ واحدٍ أنّه لم يزل عنده في بيته من أصحابه ومن الطلبة من يأكل على مائدته، لا يدخر شيئاً ولا يخبأه عنهم، وهنا أناسٌ يلعبون الشطرنج، وهنا أناسٌ يطالعون، وكُلٌّ واحدٍ في شأنه،لا ينكر على أحد شيئاً ولم تزل أخلاقه مرتاضة))[٣٧].

٧- شاعريته:

قال الصفدي: ((كان من العلماء الأذكياء الشعراء))[٣٨]، فقد أورد بعض المترجمين له بعضاً من أشعاره منها:

ضَاعَ مِنِّي خِصْرُ الحَبِيبِ نَحُولا فَلِهذا أُضحِي عليه أدُورُ

لَطُفَتْ خِرقَتِي وَدقَّتْ وجَلّتْ عَنْ نَظِيرٍ لمّا حَكَتْها الخُصورُ
أكتمُ السرَّ عَنْ رَقِيبٍ لِهَذَا بيّ يخْفِي دُمُوعَهُ المَهْجُورُ[٣٩]

ومن شعره يرثي جمال الدين بن مالك:

قُلْ لابنِ مالكٍ إنْ جَرَت بك أُدْمُعِي حُمْراً يُحَاكِيهَا النَّجِيعُ القَانِي
فلقد جَرحْتَ القلبَ حين نُعيتَ لي فتدفَّقتْ بدمَائِه أجْفَانِي [٤٠]

وفاته:

أجمع المترجمون له على سنة وفاته؛ وذلك لشهرته بين الناس، توفي في يوم الثلاثاء في السابع من شهر جمادى الآخرة في القاهرة سنة (٦٩٨ هـ)[٤١].

المبحث الأول: الخلاف النحوي في الأفعال المعربة

أولاً: الخلاف في عامل الرفع في الفعل المضارع:

قال ابن النحاس: ((اختُلف في عامل الرفع في الفعل المضارع، قال البصريون (رحمهم الله): هو عامل معنوي وهو وقوعه موقع الاسم ... وقال الكسائي ومن معه من الكوفيين (رحمهم الله): العامل أحرف المضارعة ... وقال (رحمه الله) الرافع للفعل المضارع تعرِّيه عن ناصبٍ وجازمٍ))[٤٢].

أجمع النحاة على أنّ الفعل المضارع يكون مرفوعاً إذا جُرِّد من الناصب والجازم، وسلم من نوني التوكيد والإناث، ولكنّهم اختلفوا في عامل رفعه[٤٣] على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٤٤]، والمبرد[٤٥]، وابن السراج[٤٦]، والسيرافي[٤٧]، وأبو علي الفارسي[٤٨]، وغيرهم[٤٩] إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم، وهو مذهب البصريين[٥٠].

وفسّر ابن يعيش معنى قولهم: وقوعه موقع الاسم بقوله: ((والمعنى بوقوعه موقع الاسم أنّه يقع حيث يقع الاسم، ألا ترى أنّه يجوز أن تقول: يضربُ زيدٌ، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول: أخوك زيدٌ؛ لأنّه موضع ابتداء كلام، وليس من شرط من أراد أن يكون كلاماً أن يكون أولُ ما ينطق به فعلاً أو اسماً، بل يجوز أن يأتي فيه بأيّهما شاء))[٥١]. واحتج البصريون لما ذهبوا إليه من وجهين:

الأول: أنّ الفعل المضارع بقيامه مقام الاسم عامل معنوي لا لفظي، وهو في ذلك أشبه المبتدأ، فكما استحق المبتدأ الرفع كذلك أعطي الفعل المضارع في هذا الموضع الرفع[٥٢].

الثاني: أنّ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم قد أكسبه قوةً أشبه بها قوة الاسم، وأنّ أول أحوال الاسم في الإعراب الرفع، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، وهو الرفع[٥٣].

واعتُرض على البصريين بأنّه لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لوجب أن يُنصب إذا كان الاسم منصوباً نحو: كان زيدٌ يقومُ، لوقوعه موقع الاسم المنصوب (قائماً)، وكذلك إذا كان الاسم مجروراً [٥٤].

وقد أجاب ابن يعيش عن ذلك ((بأنّ عامل الرفع في الفعل المضارع إنّما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم، وذلك شيءٌ واحدٌ لا يختلف، وأمّا اختلاف إعراب الاسم، فبحسب اختلاف عوامله، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها))[٥٥].

وقيل: إنّ مذهب البصريين ينتقض بالفعل الماضي، فهو يقوم مقام الاسم نحو: زيدٌ قامَ[٥٦]. وأجاب ابن الأنباري عن ذلك بقوله: ((وإنّما لم يرتفع؛ لأنّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع؛ لأنّه نوعٌ منه بخلاف الفعل المضارع فإنّه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل))[٥٧].

المذهب الثاني: ذهب الكسائي ومن تبعه من الكوفيين إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع بأحرف المضارعة الزائدة في أوله[٥٨].

وحجتهم في ذلك وضحها العكبري بقوله: ((واحتج الكسائي بأنّ الفعل قبل حرف المضارعة مبنيٌّ، وبعد وجوده وحدَه مرفوعٌ، والرفع عملٌ لابُدّ له من عاملٍ، ولم يحدث سوى الحرف فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنّما بطل عمله بعامل آخر؛ لأنّه أقوى منه كما (إن) الشرطية يبطل عملها بـ(لم)))[٥٩]. ورُدّ عليهم بالآتي:

١- ردّه السيرافي بقوله: ((أنّ هذه الزوائد من نفس الفعل وتمام معناه، ولا تنفصل منه في لفظٍ ولا معنىً ينفرد به، فكيف تعمل فيه ولا تنفرد منه ولا تفارقه ؟ وليس بمنزلة أن تذهب؛ لأنّ (أن) منفصلة اللفظ من يذهب، ويذهب منفرد بنفسه ولفظه)) [٦٠].

٢- أنّ هذه الزوائد التي في الفعل المضارع موجودة عند نصب الفعل وجزمه، فلو كانت هي العاملة للرفع لما جاز أن يُنصب الفعل المضارع ويُجزم؛ لأنّه لا يجوز أن يدخل عليها عاملٌ آخر[٦١].

وأُجيب عن ذلك بأنّ عامل الرفع هنا ضعيفٌ فأُبطِل من الناصب والجازم عمله[٦٢]. وردّ ابن النحاس ذلك بأن قال: ((وهذا الجواب ليس بشيءٍ؛ لأنّ العامل القوي لا يبطل العامل الضعيف، بل يكون الضعيف عاملاً في اللفظ، وهو ومعموله معمولان للعامل القوي))[٦٣].

٣- ردّه الشاطبي بأنّه من أضعف المذاهب وأشدّها مخالفةً للقياس والسماع[٦٤].

المذهب الثالث: ذهب الفراء[٦٥]، وأكثر الكوفيين[٦٦] إلى أنّ الرافع للفعل المضارع هو لتجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب حذاق الكوفيين[٦٧]، واختاره ابن خروف[٦٨]، وابن الحاجب[٦٩]، وابن مالك[٧٠]، وابنه[٧١]، ابن هشام[٧٢]، والأزهري[٧٣]. واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أنّ الفعل المضارع يُنصب ويُجزم بدخول الناصب والجازم عليه، وإذا لم يدخله الناصب والجازم ارتفع، فدلّ ذلك على أنّه مرفوع لتجرده منهما[٧٤].

واعتُرض عليهم بأنّ ما ذكروه يقضي بأن يكون أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم ثم الرفع، والأمر بخلاف ذلك[٧٥].

٢- استدلوا باعتراضهم على مذهب البصريين إذ قالوا: ((والذي يدلُّ على أنّه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: كاد زيدٌ يقومُ؛ لأنّه لا يجوز أن يقال: كاد زيدٌ قائماً، فلمّا وجب رفعه بالإجماع دلّ على صحة ما قلناه))[٧٦].

وردّ عليهم بأنّ خبر كاد الأصل فيه أن يكون اسماً، وإنّما أُقيم الفعل مقامه ليدلّ على قرب الزمان[٧٧].

٣- واستدلوا أيضاً لصحة مذهبهم بإفسادهم قول البصريين ((من قبل أنّ الرفع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض؛ لأنّها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقومُ زيدٌ قمتُ، وهلاّ تفعلُ ذاك))[٧٨].

واعتُرض على مذهب الفراء ومن تبعه بأنّ التجرد أمرٌ عدمي، والعدم لا يكون عاملاً في وجود غيره[٧٩]. وانبرى ابن الناظم لهذا الاعتراض فقال: ((لا نُسلّم أنّ التجريد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنّه عبارةٌ عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخلِّصاً عن لفظٍ يقتضي تغيره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفةٍ ما ليس بعدمي))[٨٠].

أمّا موقف ابن النحاس من هذه المذاهب فقد اختار مذهب البصريين بقوله: ((إنّما وحد عامل الرفع؛ لأنه عامل معنوي على الصحيح)) [٨١].

ويرى أبو حيان أنّ الخلاف في هذه المسألة لا فائدة فيه، وأنّه لا ينشأ عنه حكم نطقي[٨٢].

ثانياً: الخلاف في ناصب الفعل المضارع بعد لام كي

قال ابن النحاس: ((اختُلف في هذه اللام، فمذهب سيبويه (رحمه الله) أنّ النصب بعدها بإضمار أنْ؛ لأنّها حرفُ جرٍ لا يدخل على الأفعال، فقُدِّر بأنْ ليكون هو والفعل في تأويل اسم، فصحّ دخول حرف الجر عليه، وقال الكوفيون: النصب باللام نفسها، وخالف ثعلب (رحمه الله) رأي الفريقين، حيث رأى النصب بهما لا بإضمار أنْ ...))[٨٣].

إنّ من نواصب الفعل المضارع لام كي، وهي لام التعليل نحو: جئتُكَ لتقومَ، وسُميت بلام كي؛ لأنّها تكون للسبب[٨٤]، وقد اختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعدها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٨٥]، والمبرد[٨٦]، وابن السراج[٨٧]، والزمخشري[٨٨]، وغيرهم[٨٩] إلى أنّ الناصب للفعل المضارع بعد لام كي هو أنْ مضمرة، وهو مذهب البصريين[٩٠].

قال سيبويه في ذلك: ((وأمّا اللام في قولك: جئتُك لتفعلَ فبمنزلة أنْ في قولك: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ، وإن شئت أظهرت الفعل ها هنا، وإن شئت خزلته وأضمرته، وكذلك أنْ بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته))[٩١].

واحتج البصريون ومن تبعهم لصحة مذهبهم بأنّ لام كي حرفُ جرٍ، وحرف الجر من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تدخل على عوامل الأفعال، كما أنّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء؛ لذلك وجب أن يكون الفعل بعدها منصوباً بإضمار أنْ دون غيرها؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل المنصوب بمنزلة المصدر الذي يجوز أن يدخل عليه حرف الجر، فقولك: جئتُكَ لأُكرِمَكَ، معناه: جئتُكَ لأنْ أُكرِمَكَ، أي لإكرامك كما تقول: جئتُ لزيدٍ[٩٢].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنّ لام كي هي التي نصبت الفعل بنفسها لا بإضمار أنْ[٩٣].

واحتجوا على ذلك بأنّه لو كانت لام كي الداخلة على الفعل المضارع هي اللام الجارة لجاز أن تقول: أمرتُ بتُكرمَ، على تقدير: أمرتُ بأنْ تُكرمَ، وذلك لا يجوز، فتعيّن أنّ اللام هي الناصبة للفعل[٩٤].

وقد أجاب السيرافي عن هذه الحجة بأن قال: ((فالجواب عن هذا أنّ حروف الجر لا تتساوى في ذلك، واللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملةٌ يَحسنُ أن تسأل عن كُلِّ فعلٍ، فيقال: لِمَ فعلت؛ لأنّ لكُلِّ فاعلٍ غرضاً في فعله، وباللام يُخبرُ

عنه ويُسألُ عنه، وحتَّى وكي في ذلك المعنى، ألا ترى أنّك تقول: مدحتُ الأميرَ ليُعطيني، وكي يُعطيني، وحتَّى يُعطيني، ومعناها كُلُّها واحدٌ))[٩٥].

ومن الكوفيين ((من تمسك بأن قال: إنّما نصبتِ الفعل؛ لأنّها تفيد معنى الشرط، كقولك: قمْتُ لتقومَ، فأشبهت (إنْ) المخفّفة الشرطية إلاّ أنّ (إنْ) لمّا كانت أُمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـ(أنْ)، ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما، ولم يكن للرفع مدخلٌ في واحدٍ من هذين المعنيين؛ لأنّه يبطل مذهب الشرط؛ لأنّ الفعل المضارع إنّما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة))[٩٦].

وردّ ابن الأنباري هذه الحجة بأن قال: ((لا نُسلّم أنّها تفيد معنى الشرط، وإنّما تفيد التعليل، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن تُحمل عليها في الجزم؛ فيُجزم باللام كما يُجزم بـ(أنْ)؛ لأجل المشابهة التي بينهما .

وقولهم: إنّ (إنْ) لمّا كانت أُمّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، قلنا: فهلاّ رفعوا ؟ وقولهم: إنّ الرفع يبطل مذهب الشرط، قلنا: فكان ينبغي أن لا يُنصب أيضاً؛ لأنّ النصب يبطل مذهب الشرط))[٩٧].

واستدلّ الكوفيون أيضاً بأنّ لام كي إنّما نصبت الفعل بنفسها؛ لأنّها بمعنى كي، وكي تنصب بنفسها، وما كان بمعنى كي فهو يعمل عمله[٩٨].

وردّ العكبري عليهم بقوله: ((نُسلّم أنّ كي تنصب بنفسها، ولكن لم تكن اللام كذلك، واتفاقهما في المعنى لا يوجب اتحادهما في العمل، ألا ترى أنّ (أنْ) الناصبة للاسم مثل أنْ الناصبة للفعل المستقبل في المعنى، إذ كُلُّ واحدةٍ منهما مصدرية يعمل فيها ما قبلها، ولم يلزم من ذلك اتحادهما، فإنّ تلك تختص بالأسماء حتّى لو وقع الفعل بعدها مخفّفةً لم تعمل بخلاف أنْ الخفيفة؛ ولذلك استعملت اللام مع صريح المصدر، ولم تُستعمل كي معه، وإن كانا سواءً في المعنى))[٩٩].

المذهب الثالث: ذهب ثعلب إلى أنّ الفعل المضارع بعد لام كي منصوب باللام نفسها، ولكن لقيامها مقام أنْ[١٠٠].

إنّ في كلام ابن النحاس عن مذهب ثعلب ما يُوهم أنّ النصب بعد اللام بشيئين قاما مقام أنْ ولم يذكرهما، إذ قال: ((وخالف ثعلب (رحمه الله) رأي الفريقين، حيث رأى النصب بهما لا بإضمار أنْ، ولم يوافق الكوفيين حيث قال: إنّهما قائمان مقام أنْ، وهم لا يرون ذلك، بل يقولون: النصب بهما أنفسهما بطريق الأصالة لا بقيامهما مقام غيرها))[١٠١].

ولعل ما أراده ابن النحاس باللذين يقومان مقام (أنْ) اللام وحتّى الناصبتان للفعل المضارع، وممّا يؤكد ذلك قول شيخه ابن يعيش عند عرضه للمسألة إذ قال: ((وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنّه قال في جئتُ لأُكرِمَك، وسرتُ حتّى أدخلَ المدينةَ: إنّ المستقبل منصوب باللام وحتّى؛ لقيامهما مقام أنْ، فخالف أصحابه؛ لأنّهم يقولون: إنّ النصب بهما لا بمضمرٍ بعدهما))[١٠٢].

وبهذا يُرفع الوهم، ولكن يبقى قصور ابن النحاس في كلامه إذ تكلّم عن لام كي في نص المسألة، ولم يذكر حتّى معها، ولعل الذي حصل سهوٌ منه .

وقد نقل السيوطي رداً لأبي حيان على هذا المذهب إذ قال: ((قال: أبو حيان وذلك باطلٌ؛ لأنّه قد ثبت كونها من حروف الجر، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء))[١٠٣].

وكان موقف ابن النحاس من هذه الآراء أنّه انتصر لمذهب سيبويه؛ وذلك بتعليله الاحتياج إلى أنْ إذ قال: ((إنما احتيج إلى أنْ؛ لأنّ عطف الفعل على الاسم لا يصحُّ، فاحتيج إلى أن يجعل الفعل في تأويل الاسم، فيجوز عطفه حينئذٍ على الاسم))[١٠٤].

والذي يتبيّن للباحث أنّ مذهب سيبويه ومن تبعه هو الأقرب؛ لسلامته من الردود والاعتراضات بخلاف المذهبين الآخرين .

ثالثاً: الخلاف في عامل الجزم في جواب الطلب:

قال ابن النحاس: ((اختُلف الناس في الجازم للجواب ماذا ؟ فقال بعضهم: الجازم له إنْ المقدّرة، وقال بعضهم: لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ، بل تضمّن ما قبل الجواب لمعناها مُغنٍ عن تقدير إنْ، وجزمت بأنفسها، قال ابن مالك (رحمه الله): وهذا مذهب سيبويه والخليل (رحمهما الله)))[١٠٥].

يقع جواب الطلب مجزوماً إذا سقطت الفاء منه، وقصد به معنى الجزاء، وأساليب الطلب هي الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، نحو: ائتِني آتِكَ[١٠٦]، وقد اختلف النحاة في الجازم لجواب الطلب على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنّه مجزومٌ بالطلب المتضمّن معنى الشرط، وهو مذهب الخليل إذ نقله سيبويه عنه بقوله: ((وزعم الخليل أنّ هذه الأوائل كُلُّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال: ائتِني آتِكَ فإنّ معنى كلامه إنْ يكن مِنْك إتيانٌ آتِكَ، وإذا قال: أينَ بيتُكَ أزُرْكَ، فكأنّه قال: إنْ أعلمْ مكانَ بيتِكَ أزُرْكَ؛ لأنّ قوله: أينَ بيتُكَ يريد به أعلمْني))[١٠٧].

ونُسِب هذا الرأي إلى سيبويه[١٠٨] إذ فُهِمَ ذلك من قوله: ((وهذا بابٌ من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرضٍ، فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتِني آتِك، وأمّا ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيراً لك، وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا ماءَ أشربه، وليته عندنا يحُدثْنا، وأمّا ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً، وإنّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتِني بأنْ تأتِني؛ لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إنْ تأتِني غيرُ مستغنيةٍ عن آتِكَ))[١٠٩].

ويرى السيرافي أنّ سيبويه تجوّز في عبارته ((فأوهم أنّ هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها، كما أنّ حرفَ الشرط وفعله هو الجازم للجواب ... وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ))[١١٠].

في حين يرى الشاطبي أنّ مذهب سيبويه في الجازم للجواب يحتمل أن يكون الطلب المتضمّن معنى الشرط، ويحتمل أن يكون إنْ المقدّرة، ولكنّه في الأول أظهر[١١١].

واختار ابن خروف هذا المذهب[١١٢]، وعليه ابن مالك إذ قال: ((والصحيح أنّه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ، بل تضمّن لفظ الطلب لمعناها مُغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغنٍ في أسماء الشرط نحو: مَنْ يأتِني أُكرِمْهُ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه))[١١٣]، وهذا ما ذكره ابن النحاس في بداية المسألة .

وردّ ابن عصفور ما ذهبوا إليه بأنّ التضمين يقضي بأن يكون العامل جملةً، وذلك لا يوجد في موضعٍ من المواضع[١١٤]. وردّه ابن الناظم أيضاً بأنّ الشرط لابُدّ له من فعلٍ، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مُضمّناً له معنى الحرف؛ لما في ذلك من التعسّف، ولا مقدّراً بعده لقبح إظهاره من غير حرفِ الشرطِ بخلاف إظهاره[١١٥]، و((أنّ التضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنّه يدلُّ عليه بالالتزام، فأيُّ فائدةٍ في تضمّنه لمعناه ؟))[١١٦].

المذهب الثاني: أنّه مجزومٌ بالطلب لنيابته مناب الشرط وفعله، وهو مذهب السيرافي إذ قال: ((فقولك: ائتِني آتِكَ يُقدّر بعد قولك: ائتِني، إنْ تأتِني فآتِكَ، وتقول في النهي: لا تدنُ مِنْهُ يكُنْ خيراً لكَ ... وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والعرض تُغني عن ذكر الشرط، ويكتفي بذكره عن ذكرها))[١١٧].

وهو رأي أبي علي الفارسي عندما قال: ((إذا قلت: ائتني آتِك، جزمت آتِكَ؛ لأنّه جواب الجزاء، والجزاء مختزلٌ دلّ عليه ائتِني، فكأنّه قال: إنْ تأتِني، جاز أن تجعل هذا في موضعِ

الشرط من حيث كان الشرط لا يجوز فيه الصدق كما كان ائتِني لا يجوز فيه الصدق والكذب، فمتى اجتمعا من هذا الوجه جاز أن تُقيم أحدهما مقام الآخر))[١١٨].

واختاره ابن عصفور بقوله: ((ومنهم من ذهب إلى أنّها إنّما جُزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله، فالأصل عندهم في: أطعِ اللهَ يغفرْ لكَ، إنْ تُطعِ اللهَ يغفرْ لكَ، فحُذف أطعِ اللهَ، وأُقيم إنْ تُطعِ اللهَ مقامه، وهو الصحيح))[١١٩].

المذهب الثالث: أنّ جواب الطلب مجزومٌ بإنْ مُقدّرة؛ لدلالة الطلب عليه، وهو مذهب الزمخشري إذ يقول: ((ويُجزم بإنْ مضمرة إذا وقع جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض، نحو: أكرمْني أُكرمْكَ، ولا تفعلْ يكنْ خيراً لكَ ... وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها))[١٢٠].

وهو مذهب ابن الحاجب[١٢١]، وأكثر المتأخرين[١٢٢]، واختاره ابن الناظم[١٢٣]، وأبو حيان[١٢٤]، وإليه ركن المرادي؛ لأنّ ((الإضمار أسهل من التضمين؛ لأنّ التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار بغير تغيير، فهو أسهل... وأنّ التضمين لا يكون إلاّ لفائدة، ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط))[١٢٥]، ووافقهم في ذلك ابن هشام[١٢٦].

المذهب الرابع: قيل إنّ جواب الطلب مجزومٌ بلام مقدّرة، فإذا قيل: ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً، فتقديره: لتُصِبْ خيراً، ولم يُنسب إلى أحدٍ من النحاة، ورُدّ هذا المذهب بأنّه ضعيفٌ؛ لعدم إطراده إلاّ بتجوز وتكلّف[١٢٧].

المبحث الثاني: الخلاف النحوي في الأفعال المبنية

أولاً: الخلاف في بناء كان وأخواتها للمفعول

قال ابن النحاس: ((واعلم أنّ البصريين قالوا: لا يجوز أن يبنى كان وأخواتها للمفعول، ويقام الخبر مقام الفاعل ... وذهب الكسائي إلى جوازه ... وقال بعض البصريين (رحمهم الله): إنّه يجوز بناء كان وأخواتها المتصرفة للمفعول بشرط أن يكون معك فضلة غير الخبر ...))[١٢٨].

اختلف النحاة في بناء كان وأخواتها للمفعول على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١٢٩]، والكسائي[١٣٠]، والفراء[١٣١]، والسيرافي[١٣٢]، وابن عصفور[١٣٣] إلى جواز بناء كان وأخواتها للمفعول، وهو مذهب الكوفيين[١٣٤].

قال سيبويه: ((فهو كائنٌ ومكون))[١٣٥]، ولكنّه لم يوضح ما الذي يقوم مقام الفاعل، وقد اختُلف في تفسير كلام سيبويه، فتأوّله أبو علي الفارسي، والأعلم الشنتمري[١٣٦] بأنّه أراد كان

التامة، وتأوّله ابن خروف بأنّه ((قصد إلى أنّه يُستعمل منها اسمُ فاعلٍ، ولم يقصد عملاً ولا غيره))[١٣٧]. وقد اختلف أصحاب هذا المذهب في وجه الجواز على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي إلى أنّ الذي يُقام مقام الفاعل هي الجملة التي في الأصل خبر كان، نحو: كِينَ يُقامُ، على معنى: كِينَ الأمرُ يُقامُ[١٣٨]. ورُدّ عليه بأنّ ((الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلاّ محكيّةً أو مؤولةً للمصدر المضمون، ولا معنى لكِينَ القيامُ))[١٣٩].

الثاني: ذهب الفراء إلى الجواز مطلقاً، قال السيرافي ((وكان الفراء يجيز كِينَ أخوك في كان زيد أخوك، ويزعم أنّه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس))[١٤٠]. وحجته في ذلك القياس على نحو: ضُرِبَ عمروٌ[١٤١]. ورُدّ عليه بأنّ ما ذهب إليه ((فاسدٌ؛ لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكورٍ، ولا مقدّرٍ))[١٤٢].

الثالث: ذهب السيرافي إلى أنّ الذي يقام مقام الفاعل هو المصدر في كان بعد حذف الاسم والخبر، قال السيرافي: ((ولكنّ الوجه الذي يصح منه مكون أن تحذف الاسم والخبر جميعاً، وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له، فتقول: كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ، فالكون اسم ما لم يُسمّ فاعله لـ(كين)، وزيدٌ منطلقٌ جملة هي تفسير الكون))[١٤٣].

ورُدّ بأنّ كان الناقصة وأخواتها ليس لها مصدر، وإنّما تدلُّ على الزمان فقط، فلا يقال: كان زيدٌ منطلقاً كوناً[١٤٤].

الرابع: ذهب ابن عصفور إلى أنّ الجار والمجرور أو الظرف يقوم مقام الفاعل بعد حذف الاسم والخبر قال في ذلك: ((والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه؛ لكن لابُدّ من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف، فتقول: كِينَ في الدار، فالأصل مثلاً: كان زيدٌ قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلّقاً بكان حُذف المرفوع لشبهه بالفاعل، وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبرٍ عنه، ثم أُقيم المجرور مقام المحذوف))[١٤٥].

ورُدّ عليه بعدم الفائدة ((فإنّ يوماً من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أن يكون فيه شيءٌ، ثم إنّ (كان) الناقصة لا فائدة لها إلاّ ما تُعطيه من زمانِ الخبر، فإذا لم يكن خبرٌ فلا ثمرة لها))[١٤٦].

المذهب الثاني: ذهب ابن السراج[١٤٧]، وأبو علي الفارسي[١٤٨]، والصميري [١٤٩]، وابن خروف[١٥٠]، والعكبري[١٥١]، وابن مالك[١٥٢] إلى منع بناء كان وأخواتها لما لم يسمّ فاعله، فلا يجوز أن يقال: كِينَ قائمٌ في كان زيدٌ قائماً، وهو مذهب البصريين[١٥٣]، واختاره أبو حيان[١٥٤].

قال ابن السراج موضحاً ذلك: ((... وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعلٌ حقيقيٌّ، وإنّما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعلُ فيه غيرُ فاعلٍ في الحقيقة، والمفعول غيرُ مفعولٍ على الصحة فليس فيه مفعولٌ يقوم مقام الفاعل))[١٥٥].

وقد ذكروا أنّ علة المنع في ذلك أنّ (كان) تعمل في المبتدأ والخبر، فعندما تُبنى للمفعول يجب حذف اسمها المرفوع ويبقى خبرها، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الخبر لا بُدّ له من المخبر عنه[١٥٦].

وقال العكبري: ((وإنّما لم يقم خبر كان مقام اسمها لوجهين: أحدهما أنّه هو الاسم في المعنى، والثاني أنّ الخبر مسندٌ إلى غيره فلا يسند إليه))[١٥٧].

أمّا موقف ابن النحاس من المذهبين فالظاهر أنّه يرى منع بناء كان وأخواتها للمفعول وذلك بردّه مذهب الكسائي بقوله: ((ولا دليل يعضده من سماع ولا قياس))[١٥٨].

ثانياً: الخلاف في ليس بين الفعلية والحرفية

قال ابن النحاس: ((لم يختلف أحدٌ في فعلية شيءٍ منها إلاّ ليس، فإنّ أبا علي (رحمه الله) ذكر في المسائل الحلبيات أنّ ليس حرف، وطوّل في الاستدلال على ذلك ... وأكثر الناس على فعلية ليس))[١٥٩].

اختلف النحويون في ليس على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١٦٠]، والفراء[١٦١]، والمبرد[١٦٢]، وابن السراج[١٦٣]، والسيرافي[١٦٤]، وغيرهم[١٦٥] إلى أنّ ليس فعل، ويُنسب إلى البصريين[١٦٦]، وهو مذهب الأكثرين[١٦٧].

واحتجوا لفعليتها بعدة أمور:

١- اتصال الضمير المرفوع بها الذي لا يتصل إلاّ بالفعل، فتقول: لسْتُ، ولستُما، ولستُم، لستُنّ، وليسوا [١٦٨].

واعترض أبو علي الفارسي ذلك بقوله: ((فإن قال قائلٌ: إنّه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم: ليسوا، ولستُم . قيل: إنّ اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنّها فعلٌ؛ ألا ترى أنّه قد اتصل الضمير على هذا النحو بما هو اسم، وذلك قولهم:

هاءا، وهاؤوا، كما تقول للمخاطب: افعلا، وافعلوا، وهذا الحرف من الأسماء التي سميّت بها الأفعال))[١٦٩].

٢- أنّها مفسرّة للفعل قال ابن بابشاذ: ((وتفسيرها للفعل في مثل: أزيداً لستَ مثلَه، فزيداً منصوب بإضمار فعلٍ دلّ عليه ليس، كأنّه قال: أخالفتَ زيداً لستَ مثلَه، فلولا أنّها فعلٌ لما فسرّت فعلاً))[١٧٠].

٣- جواز تقديم خبرها على اسمها وتقديمه عليها بخلاف (ما) الحجازية، وإليه أشار العكبري بقوله: ((ويدلّ على أنّها فعلٌ جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثيرٍ منهم بخلاف (ما)))[١٧١].

٤- استتار الضمير فيها قال ابن يعيش: ((وممّا يدلّ أنّها فعلٌ وليست حرفاً، أنّها تتحمل الضمير كما أنّه يتحمل الضمير، فتقول: زيدٌ ليس قائماً، فيستكنّ في ليس ضميرٌ من زيد))[١٧٢].

٥- وممّا يدلُّ على أنّها فعلٌ أنّ آخرها مفتوحٌ كما في الأفعال الماضية، وأنّها تلحقها تاء التأنيث الساكنة كما تلحق الفعل، أي أنّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر كقولنا: ليسَ عمروٌ قائماً، وليست هندٌ قائمةً، كما نقول: قامَ عمروٌ، وقامت هندٌ [١٧٣].

المذهب الثاني: ذهب ابن شقير[١٧٤]، وأبو علي الفارسي[١٧٥] إلى أنّها حرفٌ، ونُسب إلى الفراء وجميع الكوفيين[١٧٦]، وإلى ابن السراج[١٧٧].

لقد مرّ بنا آنفاً أنّ الفراء وابن السراج ممّن قالا بفعلية ليس، وقد نُسب إليهما القول بالحرفية، وهذا يخالف ما ذهبا إليه، فأمّا الفراء فقد قال: ((تقول: ليسَ بقائمٍ أخوك؛ لأنّ ليس فعلٌ يقبل المضمرَ، كقولك: لستُ، ولسنا))[١٧٨]. وأمّا ابن السراج فقد قال: ((فأمّا ليس فالدليل على أنّها فعلٌ وإن كانت لا تتصرَّف تصرُّف الفعل قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ))[١٧٩]. فذلك تصريحٌ منهما أنّ ليس فعلٌ وليست بحرفٍ كما نُسب إليهما.

واستدلوا على حرفيتها بعدة أمور:

١- أنّها ليست على وزن من أوزان الفعل لسكون وسطه[١٨٠]. واعترضه ابن عصفور بقوله ((أمّا كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فأنّه يحتمل أن تكون مخففةً من فَعِلَ، فتكون في الأصل لَيسَ نحو: صَيدَ البعيرُ، وفَعِل قد خُفِّف، فيقال: فَعْلَ ... ولا يمكن أن تكون فَعَلَ في الأصل؛ لأنّ فَعَلَ لا يخفّف، ولا فَعُلَ بضمّ العين؛ لأنّ فَعُلَ لا يبني ممّا عليه ياء))[١٨١].

٢- أنّها جامدةٌ لا تتصرَّف، فلم يأتِ منها اسم الفاعل واسم المفعول، ولا لفظ المستقبل[١٨٢].

ورُدّ ذلك بأنّه قد وُجِد من الأفعال ما هو ليس بمتصرِّف مثل نِعْمَ، وبِئْس، وعسى، وفعل التعجب، وليس لها مصادر[١٨٣].

٣- أنّها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على الحدث والزمان قال أبو علي الفارسي: ((وممّا يدلُّ على أنّها ليست بفعلٍ أنّها تدلُّ على النفي، ولا تدلُّ على حدثٍ، ولا زمانٍ، والأفعال منها ما يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ، ومنها ما يدلُّ على زمانٍ فقط، فإذا كان هذا هكذا، وتعرّت ليس من المعنيين جميعاً عُلِم أنّها ليست بفعلٍ))[١٨٤].

٤- أنّها لا تصح أن تقع صلةً لـ(ما) المصدرية قال أبو علي الفارسي: ((إنّها لا تُوصلُ بها (ما) التي تكون مع الفعل في تقدير المصدر، كما وصولها بأخواتها، ألا ترى أنّك لا تقول: ما أحسَنَ ما ليس زيدٌ قائماً، فتصلَ بليس (ما) كما لا تصلها بـ(ما) النافية، فهذا يبيّن أنّها ليست بمنزلة أخواتها))[١٨٥].

وردّه العكبري بقوله ((وأمّا امتناعُ كونها صلةً لـ(ما) المصدرية، فلأنّها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون منها مصدرٌ، ونحن نقول: إنّها فعلٌ لفظيٌّ حقيقيٌّ))[١٨٦].

المذهب الثالث: ذهب المالقي إلى أنّ ليس تكون حرفاً كـ(ما) النافية إذا دخلت على الجملة الفعلية كقول الشاعر:

يَهْدِي كَتَائِبَ خُضْراً ليسَ يَعْصِمُها إلاّ ابتدارٌ إلى مَوْتٍ بإلجامِ[١٨٧]

فليس هنا حرف؛ لأنّه ليس فيها خاصية من خواص الأفعال، وتكون ليس فعلاً إذا وُجِد معها شيءٌ من خواص الأفعال كاتصالها بالضمير المرفوع أو بتاء التأنيث الساكنة[١٨٨].

ويظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة هو الأظهر؛ للحجج الدامغة التي استدلوا بها ولاسيّما اتصال الضمير المرفوع بها، ولردّهم على من خالفهم .

ثالثاً: الخلاف في (أفعل) في التعجب بين الاسمية والفعلية

قال ابن النحاس: ((واختلف النحاة في أفعل هاهنا، فذهب البصريون (رحمهم الله) إلى أنّها فعلٌ، واستدلوا على ذلك بلزوم نون الوقاية...وذهب الكوفيون (رحمهم الله) إلى أنّ أفعل هنا اسمٌ، واستدلوا على ذلك بتصغيره ...))[١٨٩].

اختلف النحويون في أفعل في صيغة (ما أفعله) التعجبية على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[١٩٠]، والكسائي[١٩١]، والمبرد[١٩٢]، وابن السراج[١٩٣]، والزجاجي[١٩٤]، والسيرافي[١٩٥]، وأبو علي الفارسي[١٩٦]، وغيرهم[١٩٧] إلى أنّ أفعل في هذه الصيغة فعلٌ ماضٍ، وهو مذهب البصريين[١٩٨].

واستدلوا على ذلك بأدلةٍ منها:

١- أنّهم قالوا إنّ: ((الدليل على أنّه فعلٌ لزوم الفتح لآخره، ولو كان اسماً لوجب أن يُرفع إذا كان المبتدأ، ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ أحسنُ من عمروٍ، ترفع، وإن فتحتَها قلت: ما أحسنَ زيداً، فتفتح، ولو كان الذي بعدها اسماً لارتفع، فلمّا لزمه الفتح دلّ على أنّه فعلٌ))[١٩٩].

٢- أنّهم قالوا بأنّ ((الدليل على أنّه فعلٌ أنّه إذا وُصل بياء الضمير فإنّ نون الوقاية تصحبه نحو: ما أحسنني، وما أشبه ذلك، وهذه النون إنّما تصحب الضمير في الفعل خاصةً لتقيه الكسر، ألا ترى أنّك تقول: أكرمَني، وأعطاني، وما أشبه ذلك، ولو قلت نحو: غلامني، وصاحبني، لم يجز، فلمّا دخلت هذه النون عليه دلّ على أنّه فعلٌ))[٢٠٠].

واعترض الكوفيون هذا الدليل بأنّ نون الوقاية قد تدخل على الاسم كما في قَدْني، وقَطْني، أي: حَسْبي[٢٠١]. وقد أجاب العكبري عن ذلك إذ قال: ((وأمّا قدني، وقطني، فقد يقال: قدي، وقطي، ولا يجوز مثل ذلك في التعجب، وأمّا من قال: قدني فالوجه فيه عنده أنّ قد بمعنى اكففْ، فلمّا أشبه فِعل الأمر لحقه حكمٌ من أحكامه، كما قال: حسبُك يَنَمِ الناسُ، بجزم الجواب؛ لأنّه حمله على أكفُفْ ينمِ الناسُ))[٢٠٢].

٣- أنّ أفعل ينصب المعارف والنكرات، والاسم لا ينصب إلاّ النكرات خاصةً على التمييز، وذلك نحو: زيدٌ أكبرُ منك سناً، وأكثرُ منك علماً، فدلّ ذلك على أنّه فعلٌ[٢٠٣].

٤- أنّه ينصب المفعول قال ابن عصفور: ((واستدلوا على فعليته بنصبه المفعول، ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه، إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين، ولا من قبيل المصادر المقدّرة بأنْ والفعل، ولا من الأسماء الموضوعة موضع الفعل))[٢٠٤].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٢٠٥] إلى أنّ أفعل اسمٌ، وقيل هو مذهب بعض الكوفيين[٢٠٦]. واحتجوا على أسميته بأدلةٍ منها:

١- أنّه يُصغَّر، والتصغير من خصائص الأسماء نحو: ما أُحَيْسِنَ زيداً، وقال الشاعر:

يا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[٢٠٧]

فـ(أميلح) تصغير أملح، والفعل لا يُصغّر[٢٠٨].

وأجاب العكبري بأنّ التصغير جاز في هذا الفعل من ثلاثة أوجه: ((أحدها: أنّه نائبٌ عن تصغير المصدر كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ، وهي في التقدير إلى مصدره، والثاني: أنّ هذا الفعل أشبه الاسم في جموده، والثالث: أنّ لفظة أفعل هنا مثل لفظة هو أفعلُ منك، وللشبه الفظي أثرٌ كما في باب ما لا ينصرف))[٢٠٩].

٢- أنّه جامدٌ لا يتصرّف ولا مصدر له، فلو كان فعلاً لكان متصرّفاً؛ لأنّ التصرّف من خصائص الأفعال؛ فلذلك وجب أن يُلحق بالأسماء[٢١٠]. وردّه ابن عصفور بقوله: ((فأمّا عدم تصرّفه وأنّه لا مصدر له، فقد وُجِد من الأفعال ما هو على هذه الصفة كعسى))[٢١١].

٣- أنهم قالوا إنّ ((الدليل على أنّه اسمٌ أنّه يصحُّ نحو: ما أقومه!، وما أبيعه!، كما يصحُّ الاسم في نحو: هذا أقومُ منك، وأبيعُ منك، ولو أنّه فعلٌ لوجب أن يعتلَّ كالفعل نحو: أقام وأباع في قولهم: أباع الشيء إذا عرضه للبيع، فلمّا لم يعتلّْ وصحّ كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير دلّ على أنّه اسمٌ))[٢١٢].

ورُدّ عليهم بأنّ التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير، وذلك بحمله على أفعل الذي للتفضيل، ولأنّه أشبه الأسماء بلزومه طريقةً واحدةً، فلمّا أشبه الاسم من هذين الوجهين وجب أن يصحَّ كما يصحُّ الاسم[٢١٣]. وأنّ حمل الشيء على الشيء في بعض خواصه لا يخرجه عن أصالته[٢١٤].

أمّا موقف ابن النحاس من المذهبين فقد انتصر للبصريين بردّه ما ذهب إليه الكوفيون إذ قال: ((وما ذكروه لا دليل فيه؛ لأنّه قد ثبت فعليتها بما ذكرنا من الدلائل، وما ذكروه محتمل التخريج، وأمّا عدم التصرّف فللقاعدة التي ذكرناها، وهو أنّ فعل التعجب تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو زيادة الوصف، والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال، فمُنع التصرّف لذلك، وأمّا تصغيره فلم يكن لكونه اسماً، بل لشبهه بالأسماء حين لم يتصرّف))[٢١٥].

ويظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه وجميع البصريين أولى بالقبول؛ للحجج القوية التي استندوا عليها التي منها أنّ أفعل تلزمه نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، وأنّه ينصب الاسم الذي بعده على المفعولية.

رابعاً: الخلاف في نِعْمَ وبئس بين الاسمية والفعلية

قال ابن النحاس: ((اعلم أنّ بين النحاة اختلافاً فيهما، فمذهب البصريين أنّهما فعلان كما ذكر، واضطرب نقل الأصحاب عن مذهب الكوفيين، فقالوا في مسائل الخلاف: ذهب الكوفيون إلى أنّ نِعْمَ وبئس اسمان، وقال ابن الشجري ... أجمع البصريون من النحويين على أنّ نِعْمَ

وبئس فعلان، وتابعهم علي بن حمزة الكسائي (رحمه الله)، وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: هما اسمان ... وقال ابن عصفور: نِعْمَ وبئس فعلان لم يختلف فيه أحدٌ من النحويين البصريين والكوفيين، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل ...))[٢١٦].

اختلف النحويون في فعلية نِعْمَ وبئس على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه[٢١٧]، والكسائي[٢١٨]، والمبرد[٢١٩]، وابن السراج[٢٢٠]، والزجاجي[٢٢١]، والسيرافي[٢٢٢]، وأبو علي الفارسي[٢٢٣]، وابن جني[٢٢٤]، وغيرهم[٢٢٥] إلى أنّ نِعْمَ وبئس فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وهو مذهب البصريين[٢٢٦]. واستدلوا على فعليتهما بعدّة أمور:

١- أنّهم قالوا ((أمّا الدليل على أنّهما فعلان ثبات علامة التأنيث فيهما على حد ثباتها في الفعل، نحو: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ، كما تقول: قامَتْ وقعدَتْ، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء، فلمّا وقف عليهما بالتاء عُلِمَ أنّهما فعلان، وليسا باسمين))[٢٢٧].

واعترض الكوفيون هذا الدليل بأنّ تاء التأنيث قد تتصل بالحرف، نحو: رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولات، فلا يدلُّ اتصالها بهما على أنّهما فعلان[٢٢٨]. وأجاب ابن الأنباري على هذا الاعتراض وأسقطه؛ لاختلاف التاء التي اتصلت بنحو: رُبَّتَ وغيرها عن تاء نِعْمَتْ وبِئسَتْ، وقال: ((والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أنّ التاء في: نِعْمَتِ المرأةُ، وبِئْسَتِ الجاريةُ، لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أُسند إليه الفعل، كما لحقت في قولهم: قامت المرأةُ، لتأنيث الاسم الذي أُسند إليه الفعلُ، والتاء في رُبَّتَ، وثُمَّتَ، لحقت لتأنيث الحرف لا لتأنيث شيءٍ آخر ... والوجه الآخر: أنّ التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة، فبان الفرق بينهما، وأمّا لات فلا نُسلّم أنّ التاء مزيدة فيها، بل هي كلمة على حيالها...))[٢٢٩].

٢- استتار الضمير فيهما نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وإضماره لا يكون إلاّ في الفعل[٢٣٠]، وكذلك اتصال ضمائر الرفع بهما كما تتصل بسائر الأفعال نحو: نِعْمَا رجلين، ونعموا رجالاً[٢٣١].

٣- أنّهما يرفعان وينصبان، فيرفعان المعارف نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وينصبان النكرة نحو: زيدٌ نِعْمَ رجلاً. وأنّهما ليسا من الأسماء العاملة عمل الفعل[٢٣٢].

٤- ((أنّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولوكانا اسمين لما بُنيا على الفتح من غير عِلّة))[٢٣٣].

المذهب الثاني: ذهب الفراء[٢٣٤]، وثعلب[٢٣٥] إلى أنّهما اسمان، وهو مذهب الكوفيين[٢٣٦]، وقيل أكثر الكوفيين[٢٣٧]. واحتجوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- دخول حرف الجر عليهما، فقد جاء عن العرب قولهم: ما زيدٌ بنِعْمَ الرجلُ، حُكي عن بعضهم: نِعْمَ السيرُ على بئسَ العيرُ، وكقول أحد العرب: واللهِ ما هي بنِعْمَ المولودةُ، وحروف الجر من اختصاص الأسماء، فدلّ ذلك على أنّهما اسمان[٢٣٨].

وردّ البصريون ذلك بأن قالوا: ((وأمّا جواز دخول الباء عليهما فإنّ ذلك عندنا على معنى الحكاية، كأنّه حكى ما قال له، وحروف الجر تدخل على الفعل الذي لا شبهة فيه على هذا الوجه، كما قال:

واللهِ مَا زيدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ[٢٣٩]

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية، فليس بمنكرٍ دخول الباء على نِعْمَ التي فيها بعض الإشكال، فقد ثبت بما أوردنا أنّها فعلٌ لا اسمٌ))[٢٤٠].

٢- دخول حرف النداء عليهما، كقول العرب: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصيرُ، والنداء من خصائص الأسماء[٢٤١]. ورُدّ ذلك بأنّ المنادى محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا اللهُ نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ أنت، وأنّ حرف النداء لا يدخل على الجمل[٢٤٢].

٣- أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يقال: نِعْمَ الرجلُ أمس، ولا بئس الرجلُ غداً . وأنّهما لا يتصرّفان، والتصرّف من خصائص الأفعال، فدلّ ذلك على أنّهما اسمان[٢٤٣].

وأجاب ابن الأنباري عن ذلك بقوله: ((إنّما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي، وسُلبا التصرّف؛ لأنّ نِعْمَ موضوعٌ لغاية المدح، وبِئسَ موضوعٌ لغاية الذم، فجعل دلالتهما مقصورةً على الآن؛ لأنّك إنّما تمدح وتذم بما هو موجودٌ في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع))[٢٤٤].

٤- دخول لام الابتداء عليهما إذا وقعا خبرين لـ(إنّ) نحو: إنّ زيداً لَنِعْمَ الفتى، وهذه اللام لا تدخل إلاّ على الأسماء، والفعل المضارع، ولا تدخل على الماضي، فدلّ ذلك على أنّهما اسمان[٢٤٥].

وردّه البصريون بأن قالوا: ((وإنّما دخل عليهما اللام في خبر إنّ؛ لأنّهما أشبها الأسماء بنقلهما من معنى الماضي إلى الحال))[٢٤٦].

المذهب الثالث: ذهب ابن عصفور أنّه لا خلاف بين نحاة البصرة والكوفة في فعلية نِعْمَ وبئس، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، قال ابن النحاس: ((قال ابن عصفور: نِعْمَ وبئس فعلان لم يختلف فيه أحدٌ من النحويين البصريين والكوفيين، وإنّما الخلاف بينهم بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنّ نِعْمَ الرجلُ جملة فعلية، وكذلك بئسَ الرجلُ، وذهب الكسائي (رحمه الله) إلى أنّ قولهم: نِعْمَ الرجلُ، وبئسَ الرجلُ، اسمان محكيان بمنزلة تأبط شراً، نقلاً عن أصلهما، وسُمِّي بهما للمدح والذم، وذهب الفراء (رحمه الله) إلى أنّهما جملتان صفتان لموصوفٍ محذوفٍ، والأصل عنده في قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، رجلٌ نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ زيدٌ، فنِعْمَ وبئسَ صفتان لرجل؛ لأنّهما جملتان بعد النكرة، ثم حُذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه))[٢٤٧].

وقد رُدّ ما ذهب إليه الكسائي والفراء بعدم دخول النواسخ على نِعْمَ وبئس، فلا يقال: إنّ نِعْمَ الرجلُ قائمٌ، ولا ظننتُ نِعْمَ الرجلُ قائماً[٢٤٨].

أمّا موقف ابن النحاس من هذه المذاهب التي ذكرت فإنه مال الى ما تم اختياره من قبل البصريين بقوله: ((والدليل على أنّهما فعلان اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو: نِعْمَتِ المرأةُ، وبئستِ المرأةُ، واتصال الضمائر البارزة المرفوعة بهما))[٢٤٩].

والذي يظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه سيبويه والبصريون ومن تبعهم هو الأقرب للصواب؛ للحجج القوية التي استدلوا بها وردودهم الدامغة على حجج الكوفيين.

نتائج البحث

- ❖ إنّ ابن النحاس كان مُقلاً في تأليف الكتب، وكان كثير الترحم على العلماء عند ذكره لهم، وهذه خصلة قلّما نجدها في عصرنا، وكان لابن النحاس تلامذة كُثر، ومن أشهرهم أبو حيان الأندلسي.
- ❖ إنّ تعصب ابن النحاس لمذهب البصريين جعله يتحامل على الكوفيين، فلم يوافقهم ولو في مسألةٍ واحدة، فبصريته واضحةٌ لا غبار عليها؛ لذلك كان كثير الانتصار لسيبويه.
- ❖ تنوعت أساليب ابن النحاس في الخلاف، فتارةً يشرع في ذكر أصحاب كُلِّ مذهبٍ والحجج التي استندوا عليها، فكان دقيقاً في نسبة الآراء إلى أصحابها في أكثر الأحيان، ويناقش الأدلة ويردّ ويرجح مذهباً على آخر، إلاّ أنّ أكثر ردوده لم تكن من اجتهاده الشخصي، وإنّما كان متابعاً لغيره من النحاة السابقين خاصةً ابن الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وتارةً يذكر مسألة الخلاف فقط من غير حجج ومناقشة وترجيح .

- ❖ أنّه قد يكون سبب الخلاف بين النحاة هو فهم كلام سيبويه، فهناك بعض المسائل يُفهم من كلام سيبويه المنع والجواز في المسألة الواحدة .
- ❖ أنّه لا يشترط أن يكون الخلاف بين مدرستين أو أكثر فقد يكون بين علماء المدرسة الواحدة كما حصل بين الكسائي والفراء .
- ❖ هناك بعض الآراء نُسبت إلى بعض النحاة، وعند العودة إلى كتبهم نجدها تُخالف ما نُسب إليهم، كما نُسب إلى الفراء وابن السراج القول بحرفية ليس .

الهوامش

(١) ينظر: إشارة التعيين ٢٨٦، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، والوافي بالوفيات ١٠/٢، والبلغة ٢٤٨، وغاية النهاية ٤٦/٢، وبغية الوعاة ١٣/١ .

(٢) ينظر: غاية النهاية ٤٦/٢ .

(٣) ينظر: إشارة التعيين ٢٨٧، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، والوافي بالوفيات ١١/٢، وبغية الوعاة ١٣/١ .

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٦١/٢٤، ٢٦٥ .

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/٢، ٣٥٢ .

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣، ١٧ .

(٧) ينظر: فوات الوفيات ١٥١/٢٣، والوافي بالوفيات ١١/٢ .

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢٣، وبغية الوعاة ١٣/١ .

(٩) ينظر: التعليقة على المقرب ٤٥٠ .

(١٠) ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢٣، والوافي بالوفيات ١١/٢ .

(١١) ينظر: معرفة القراء الكبار ٧٢٩/٢، وغاية النهاية ٤٦/٢ .

(١٢) ينظر: فوات الوفيات ٢٩٤/٣ .

(١٣) ينظر: غاية النهاية ٢٦٦/٢ .

(١٤) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر ١٨٦/١، والوافي بالوفيات ١٦٨/٦ .

(١٥) ينظر: بغية الوعاة ٤٣٣/١ .

(١٦) ينظر: المصدر نفسه ٣٣١/٢ .

(١٧) ينظر: ذيل طبقات الحفاظ ٢٣٢ .

(١٨) ينظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١، ٢٨٣ .

(١٩) ينظر: المصدر نفسه ٤٣٤/١ .

(٢٠) ينظر: أعيان النصر وأعوان العصر ٢٩٧/٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٩٧/٩ .

(٢١) ينظر: بغية الوعاة ٤١٥/١ .

(٢٢) إشارة التعيين ٢٨٦، وينظر البلغة ٢٤٨، وغاية النهاية ٤٦/٢ .

(٢٣) ينظر الوافي بالوفيات ١٢/٢، وفوات الوفيات ٢٩٥/٣، والبلغة ٢٤٨ .

(٢٤) إشارة التعيين ٢٨٦، ٢٨٧، والبلغة ٢٤٨ .

(٢٥) الأعلام ٢٩٧/٥، ومعجم المؤلفين ٢١٩/٨ .

(٢٦) الأعلام ٢٩٧/٥ .

(٢٧) هدية العارفين ١٣٩/٢ .

(٢٨) ينظر الوافي بالوفيات ١١/٢، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣ وبغية الوعاة ١٣/١ .

(٢٩) ينظر إشارة التعيين ٢٨٧، وفوات الوفيات ٢٩٦/٣، والوافي بالوفيات ١٤/٢، والبلغة ١٤٩ .

(٣٠) الوافي بالوفيات ١١/٢، وينظر إشارة التعيين ٢٨٦، وفوات الوفيات ٢٩٥/٣، وبغية الوعاة ١٣/١ .

(٣١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر التعليقة على المقرب ٥٢، ٥٦ .

(٣٢) ينظر فوات الوفيات ١٩٤/٣، والوافي بالوفيات ١٣/٢ .

(٣٣) الوافي بالوفيات ١١/٢ .

(٣٤) إشارة التعيين ٢٨٦ .

(٣٥) فوات الوفيات ٢٩٤/٣ وبغية الوعاة ١٣/١ .

(٣٦) بغية الوعاة ١٣/١ .

(٣٧) الوافي بالوفيات ١٢/٢ .

(٣٨) الوافي بالوفيات ١١/٢ .

(٣٩) إشارة التعيين ٢٨٧، والوافي بالوفيات، ١٣/٢، وفوات الوفيات، ٢٩٦/٣، والبلغة ٢٤٨ .

(٤٠) إشارة التعيين ٢٨٧، ٢٨٨، والبلغة ٢٤٩ .

(٤١) ينظر: إشارة التعيين ٢٧٨، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣، ومعرفة القراء الكبار ٧٢٩/٢ والبلغة٢٤٨، وغاية النهاية ٤٦/٢، وبغية الوعاة ١٤/١.

(٤٢) التعليقة على المقرب ٤١٩، ٤٢٠ .

(٤٣) ينظر: شرح قطر الندى ٥٧، وشرح التصريح ٣٥٦/٢ .

(٤٤) ينظر: الكتاب ١٠/٣، ١١.

(٤٥) ينظر: المقتضب ٥/٢ .

(٤٦) ينظر: الأصول ١٤٦/٢.

(٤٧) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٩/١، ١٩١/٣.

(٤٨) ينظر: الإيضاح ٨١، و المسائل المنثورة ١٤٣.

(٤٩) ينظر: اللمع ١٢٤، والتبصرة والتذكرة ٣٩٥/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٢١/١، والمفصل ٣٢٣، ونتائج الفكر ٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٤، والمقرب ٢٦٠/١، والبسيط في شرح الجمل ٢٢٩/١.

(٥٠) ينظر: أسرار العربية ٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/١، وشفاء العليل ٩١٧/٢.

(٥١) شرح المفصل لابن يعيش ٢١٩/٤ .

(٥٢) ينظر: علل النحو ١٨٧، والتبصرة والتذكرة ٣٩٥/١، وأسرار العربية ٣٦ .

(٥٣) ينظر: علل النحو ١٨٨، الإنصاف ٤٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢.

(٥٤) ينظر: الإنصاف ٤٣٨ .

(٥٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٠/٤ .

(٥٦) ينظر: الإنصاف ٤٣٧ .

(٥٧) ينظر: أسرار العربية ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٠/٤ .

(٥٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/٣، وتوجيه اللمع ٣٥١.

(٥٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢ .

(٦٠) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩٢/٣ .

(٦١) ينظر: علل النحو ١٨٨، والإنصاف ٤٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٠/٤.

(٦٢) ينظر: التعليقة على المقرب ٤١٩، وتمهيد القواعد ٤١١٩/٨ .

(٦٣) التعليقة على المقرب ٤١٩، ٤٢٠ .

(٦٤) ينظر: المقاصد الشافية ٢/٦ .

(٦٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١، والهمع ٥٩٢/١ .

(٦٦) ينظر: الإنصاف ٤٣٧، والعوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ٣١٧ .

(٦٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، وشرح الأشموني ١٧٨/٣ .

(٦٨) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١ .

(٦٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٦/٣ .

(٧٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٣ .

(٧١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٣ .

(٧٢) ينظر: أوضح المسالك ط دار الجبل ١٤١/٤، وشرح قطر الندى ٥٧ .

(٧٣) ينظر: شرح التصريح ٣٥٦/٢ .

(٧٤) ينظر: الإنصاف ٤٣٧ .

(٧٥) ينظر: أسرار العربية ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٠/٤ .

(٧٦) الإنصاف ٤٣٨ .

(٧٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٦/٢ .

(٧٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٩/٣ .

(٧٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٠/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٢٨/٣ .

(٨٠) شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٤ .

(٨١) التعليقة على المقرب ٤٣٧ .

(٨٢) ينظر: تمهيد القواعد ٤١٢٠/٨، والهمع ٥٩٢/١ .

(٨٣) التعليقة على المقرب ٤٢٩، ٤٣٠ .

(٨٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٠/٤، والارتشاف١٦٥٩/٤، والجني الداني١١٥.

(٨٥) ينظر: الكتاب ٧/٣ .

(٨٦) ينظر: المقتضب ٧/٢ .

(٨٧) ينظر: الأصول ١٥٠/٢ .

(٨٨) ينظر: المفصل ٣٢٥ .

(٨٩) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢، ونتائج الفكر ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٠/٤، وشرح المقدمة الكافية ٨٧٣/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/٢، والكنّاش في النحو والصرف ١٣/٢، والجني الداني ١١٥، ومغني اللبيب ٢٤٣، والمساعد ١٠٨/٣، وائتلاف النصرة ١٥١ .

(٩٠) ينظر: اللامات للهروي ١٢٥، وتوجيه اللمع ٣٦٧، وتوضيح المقاصد ١٢٤٦/٣ .

(٩١) الكتاب ٧/٣.

(٩٢) ينظر: المقتضب٧/٢، والأصول١٥٠/٢، واللامات للزجاجي٦٦، والإنصاف ٤٦٢ .

(٩٣) ينظر: اللامات للزجاجي ٦٦، وائتلاف النصرة ١٥١، والهمع ٤٠٣/٢ .

(٩٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩٥/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/٤ .

(٩٥) شرح الكتاب للسيرافي ١٩٥/٣ .

(٩٦) الإنصاف ٤٦١ .

(٩٧) المصدر نفسه ٤٦٣ .

(٩٨) الإنصاف ٤٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩/٢ .

(٩٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩/٢، ٤٠ .

(١٠٠) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٩٥/٣، والارتشاف ١٦٦٠/٤، والجني الداني ١١٥ .

(١٠١) التعليقة على المقرب ٤٣٠ .

(١٠٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/٤ .

(١٠٣) الهمع ٤٠٣/٢ .

(١٠٤) التعليقة على المقرب ٤٣٠ .

(١٠٥) التعليقة على المقرب ٤٤٢ .

(١٠٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٤/٤، وشرح التصريح ٣٨٢/٢ .

(١٠٧) الكتاب ٩٤/٣ .

(١٠٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ٢٩٤، وشفاء العليل ٩٣٣/٢، والمساعد ٩٦/٣ .

(١٠٩) الكتاب ٩٣/٣، ٩٤ .
(١١٠) شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٠/٣ .
(١١١) ينظر: المقاصد الشافية ٧٢/٦ .
(١١٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٨٦١/٢ .
(١١٣) شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ .
(١١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢، وتمهيد القواعد٤٢٣٣/٨، والهمع ٣٩٨/٢ .
(١١٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٨٦، ٤٨٧ .
(١١٦) تمهيد القواعد ٤٢٣١/٨، والهمع ٣٩٨/٢ .
(١١٧) شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٩/٣ .
(١١٨) المسائل المنثورة ١٦٤، ١٦٥ .
(١١٩) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٢/٢ .
(١٢٠) المفصل ٣٣٣ .
(١٢١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٨٧/٣ .
(١٢٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، والارتشاف ١٦٨٤/٤، والهمع ٣٩٩/٢ .
(١٢٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٨٦ .
(١٢٤) ينظر: الارتشاف ١٦٨٤/٤ .
(١٢٥) توضيح المقاصد ١٢٥٧/٣ .
(١٢٦) ينظر: أوضح المسالك ١٨٧/٤، ومغني اللبيب ٨٥٧ .
(١٢٧) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٥٧/٣، والهمع ٣٩٩/٢ .
(١٢٨) التعليقة على المقرب ١٣١ .
(١٢٩) ينظر: الكتاب ٤٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٤/١ .
(١٣٠) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/٦، الارتشاف ١٣٢٥/٣ .
(١٣١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٢/١، والحلل في إصلاح الخلل ١٨٠ .
(١٣٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٠١/١ .
(١٣٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ .
(١٣٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/٦، وشرح التسهيل للمرادي ٤١٤، وائتلاف النصرة ١٣٧.
(١٣٥) الكتاب ٤٦/١ .
(١٣٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٦٩/١، والارتشاف ١٣٢٦/٣، وسُئل أبو علي الفارسي عن كلام سيبويه فأجاب:(ليس كُلّ الداء يعالجُه الطبيبُ) . الحلل في إصلاح الخلل ١٧٩، والتذييل والتكميل ٢٥٥/٦ .
(١٣٧) شرح الجمل لابن خروف ٤٥٣/١ .

(١٣٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية القسم الأول ٢٤٠/١، وتعليق الفرائد ٢٦٣/٤ .
(١٣٩) شرح الرضي على الكافية القسم الأول ٢٤١/١ .
(١٤٠) شرح الكتاب للسيرافي ٣٠٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦١/٢ .
(١٤١) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ .
(١٤٢) شرح الكافية الشافية ٦١١/٢، والمساعد ٤٠٠/١، وتمهيد القواعد ١٦٣٨/٤ .
(١٤٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣٠١/١ .
(١٤٤) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ١٨٠، وشرح التسهيل للمرادي ٤١٥ .
(١٤٥) شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١، ٥٣٦ .
(١٤٦) المقاصد الشافية ٩/٣ .
(١٤٧) ينظر: الأصول ٨١/١ .
(١٤٨) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ١٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٤/١ .
(١٤٩) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٢٥/١ .
(١٥٠) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٥٠/١، ٤٥٣ .
(١٥١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٣/١ .
(١٥٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢، ٦١ .
(١٥٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٢٥/١، وائتلاف النصرة ١٣٧ .
(١٥٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٩/٦، الارتشاف ١٣٢٥/٣، والنكت الحسان ٥٤ .
(١٥٥) الأصول ٨١/١ .
(١٥٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٢٥/١، والمقاصد الشافية ٧/٣ .
(١٥٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٣/١ .
(١٥٨) التعليقة على المقرب ١٣١
(١٥٩) التعليقة على المقرب ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩.
(١٦٠) ينظر: الكتاب ٤٥/١، ٣٧/٢ .
(١٦١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٣/٢، ٦٢/٣ .
(١٦٢) ينظر: المقتضب ٨٧/٤، ١٩٠/٤ .
(١٦٣) ينظر: الأصول ٨٢/١ .
(١٦٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٧/١ .
(١٦٥) ينظر: علل النحو ٢٤٥، والمنصف ٢٥٨، والمخترع في إذاعة سرائر النحو ١١٥، والحلل في إصلاح الخلل ١٦٢، والمفصل ٣٥٥، وأسرار العربية ٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية القسم الثاني ١٤٠٧/١، وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٤، ومغني اللبيب ٣٨٧، وتمهيد القواعد ١٠٧٨/٣ .

(١٦٦) ينظر: اللامات للزجاجي ٣٤ .

(١٦٧) ينظر: أسرار العربية ٨٥، ومسائل خلافية في النحو ٧٠ .

(١٦٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٣/٢، والمقتضب ٨٧/٤، والأصول ٨٢/١، ٨٣ .

(١٦٩) المسائل الحلبيات ٢١١ .

(١٧٠) شرح المقدمة المحسبة ٣٥٠/٢ .

(١٧١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٥/١ .

(١٧٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٤ .

(١٧٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١ .

(١٧٤) ينظر: التذييل والتكميل ١١٧/٤، والجني الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب ٣٨٧، وهو أبو بكر، أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوي البغدادي، صنف المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود (ت٣١٧هـ) ينظر: نزهة الألباء ١٨٧، و إنباه الرواة ٦٩/١.

(١٧٥) ينظر: المسائل الحلبيات ٢١٠، وكتاب الشعر ١٠، والمسائل البصريات ٨٣٣/٢ .

(١٧٦) ينظر: اللامات للزجاجي ٣٤ .

(١٧٧) ينظر: الارتشاف ١١٤٦/٣، وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٤، ومغني اللبيب ٣٨٧ .

(١٧٨) معاني القرآن للفراء ٤٣/٢ .

(١٧٩) الأصول ٨٢/١ .

(١٨٠) ينظر: اللامات للزجاجي٣٤، والمسائل الحلبيات ٢٢٤ .

(١٨١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١، ٣٧٩، وينظر التذييل والتكميل ١١٧/٤ .

(١٨٢) ينظر: اللامات للزجاجي ٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١ .

(١٨٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١ .

(١٨٤) المسائل المنثورة ٢٢١، وينظر المسائل الحلبيات ٢١٠ .

(١٨٥) كتاب الشعر ١٠، وينظر المسائل البصريات ٨٣٣/٢ .

(١٨٦) التبيين ٣١٤ .

(١٨٧) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٤ .

(١٨٨) ينظر: رصف المباني ٣٠٠، ٣٠١، والجني الداني ٤٩٤ .

(١٨٩) التعليقة على المقرب ١٢٤، ١٢٥ .

(١٩٠) ينظر: الكتاب ٧٢/١ .

(١٩١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٠٥، والارتشاف ٢٠٦٥/٤ .

(١٩٢) ينظر: المقتضب ١٨٥/٤ .

(١٩٣) ينظر: الأصول ٩٨/١ .

(١٩٤) ينظر: الجمل ١١٢ .

(١٩٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٦/١ .

(١٩٦) ينظر: الإيضاح ١١٤ .

(١٩٧) ينظر: علل النحو ٣٢٥، واللمع ١٣٦، والتبصرة والتذكرة ٦٢٥/١، وأسرار العربية ٧٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٦، وتوضيح المقاصد ٨٩٢/٢، والنكت الحسان ١٣٦ .

(١٩٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والتخمير ٣٢٥/٣، وائتلاف النصرة ١١٩.

(١٩٩) علل النحو ٣٢٥، وينظر الإنصاف ١١١، ١١٢ .

(٢٠٠) أسرار العربية ٧٧، وينظر التبيين ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٢/٤ .

(٢٠١) ينظر: الإنصاف ١٠٧، وائتلاف النصرة ١١٩.

(٢٠٢) التبيين ٢٨٦، ٢٨٧ .

(٢٠٣) ينظر: أسرار العربية ٧٧، والتبيين ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١٣/٤ .

(٢٠٤) شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/١ .

(٢٠٥) ينظر: أمالي ابن الشجري٣٨١/٢، وأسرار العربية ٧٧، وتوضيح المقاصد٨٩٢/٢ .

(٢٠٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٨/١.

(٢٠٧) البيت لكامل الثقفي في دمية القصر وعصرة أهل العصر ٨١/١، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٦/١، والإنصاف ١٠٥ .

(٢٠٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٥٥/١، ٣٥٦، وأمالي ابن الشجري ٣٨/٢ .

(٢٠٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٨/١.

(٢١٠) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢، والإنصاف ١٠٥ .

(٢١١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٤/١ .

(٢١٢) أسرار العربية ٧٨ .

(٢١٣) ينظر: أسرار العربية ٧٨، والإنصاف ١٢٠ .

(٢١٤) ينظر: ائتلاف النصرة ١٢٠ .

(٢١٥) التعليقة على المقرب ١٢٥ .

(٢١٦) التعليقة على المقرب ١١٥ .

(٢١٧) ينظر: الكتاب ٢٦٦/٣ .

(٢١٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٩/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢، والارتشاف ٢٠٤١/٤.

(٢١٩) ينظر: المقتضب ١٣٩/٢، ١٤٤ .

(٢٢٠) ينظر: الأصول ١١١/١ .

(٢٢١) ينظر: الجمل ١٤٠.

(٢٢٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٩/٣ .

(٢٢٣) ينظر: الإيضاح ١١٠ .

(٢٢٤) ينظر: اللمع ١٤٠ .

(٢٢٥) ينظر: التصبرة والتذكرة ٢٧٤/١، وأمالي ابن الشجري ٤١٠/٢، أسرار العربية ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش٣٨٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور٥٩٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك٣٣٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٣٣، والمساعد ١٢٠/٢، وشرح التصريح٧٦/٢ .

(٢٢٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٠/٢، والإنصاف ٨٦، وائتلاف النصرة ١١٦ .

(٢٢٧) علل النحو ٢٩٢، وينظر التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، وأسرار العربية ٦٩ .

(٢٢٨) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١٢/٢، والتبيين ٢٧٥ .

(٢٢٩) الإنصاف ٩٢ .

(٢٣٠) ينظر: علل النحو ٢٩، والتبصرة والتذكرة٢٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش٣٨٩/٤ .

(٢٣١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٢٢/٢، وأسرار العربية ٦٩، والتبيين ٢٧٤ .

(٢٣٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ .

(٢٣٣) أسرار العربية ٦٩ .

(٢٣٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤١/١، الارتشاف ٢٠٤١/٤، والهمع ٢٣/٣ .

(٢٣٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والتعليقة على المقرب ١١٥ .

(٢٣٦) ينظر: أسرار العربية ٦٩، والتبيين ٢٧٤، والتخمير ٣١٣/٣ .

(٢٣٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢ .

(٢٣٨) ينظر: علل النحو ٢٩٢، وأسرار العربية ٦٩، ٧٠، وشرح ديوان المتنبي ٢٩٩/١ .

(٢٣٩) البيت للقناني في شرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢، وتكملته (ولا مخالطِ الليانِ جانبهْ)، وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب ٣٠٠/١، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٤، وأسرار العربية ٧٠، والتبيين ٢٧٩ .

(٢٤٠) علل النحو ٢٩٢، ٢٩٣ .

(٢٤١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢، والإنصاف ٨٧، والتبيين ٢٧٦ .

(٢٤٢) ينظر: أسرار العربية ٧١، والتبيين ٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩٠/٤ .

(٢٤٣) ينظر: أسرار العربية ٧٠، وشرح ديوان المتنبي ٣٠٠/١، وائتلاف النصرة ١١٦ .

(٢٤٤) الإنصاف ١٠١، ١٠٢ .

(٢٤٥) ينظر: التبيين ٢٧٦، ٢٧٧، وائتلاف النصرة ١١٦ .

(٢٤٦) ائتلاف النصرة ١١٨ .

(٢٤٧) التعليقة على المقرب ١١٥، لم أعثر على كلام ابن عصفور في كتبه التي بين يدي، بيد أنّ ناظر الجيش ذكر أنّه في شرح المقرب لابن عصفور، وقد نقل كلامه بالنص كاملاً كما فعل ابن النحاس،

ونقله أيضاً المرادي وابن عقيل والأزهري . ينظر توضيح المقاصد ٩٠٢/٢، ٩٠٣، والمساعد ١٢٠/٢، و ١٢١، وتمهيد القواعد ٢٥٢٥/٥، و ٢٥٢٦، وشرح التصريح ٧٦ .

(٢٤٨) ينظر: المساعد ١٢١/٢، وتمهيد القواعد ٢٥٢٦/٥، وشرح التصريح ٧٦/٢ .

(٢٤٩) التعليقة على المقرب ١١٥، ١١٦ .

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، دار الكتب، بيروت، ودار النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .

٢- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني(ت٧٤٣هـ) تحقيق: الدكتور عبد المجيد ذياب، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

٦- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ .

٧- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م .

٨- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور نبيل أبو عمشة، والدكتور محمد موعد، والدكتور محمود سالم، قدّم له: مازن عبد القادر مبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٩- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٠- إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القطفي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ .

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، دار الجبل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م .

١٣- الإيضاح، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٦-١٩٩٦م .

١٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: عيّاد بن عبيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان .
١٦- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١ ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٧- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
١٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م .
١٩- التخمير (شرح المفصل للزمخشري)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م .
٢٠- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٢١- التعليقة على المقرب، محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الأوقاف، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٤هـ .
٢٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى .
٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محبُّ الدين محمود بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ علي محمد فاخر، والأستاذ جابر محمد البراجة، والأستاذ إبراهيم جمعة العجمي، والأستاذ جابر السيد مبارك، والأستاذ علي السنوسي محمد، والأستاذ محمد راغب نزّال، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٢٤- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز(ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: الأستاذ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٢٦- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)،اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ: ابن أبي شنب بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦م .
٢٧- الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٢م .

٢٨- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت .
٢٩- دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسين بن علي بن أبي الطيب الباخرزي (ت٤٦٧هـ)، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ .
٣٠- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢ .
٣١- ذيل طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
٣٢- رصف المباني في حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٣٣- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بأشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٣٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
٣٥- شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٨م .
٣٦- شرح التسهيل لا بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
٣٧- شرح التسهيل للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد، مكتبة الأيمان، المنصورة – القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
٣٨- شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٣٩- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن بن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ .
٤٠- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب جناح .
٤١- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت
٤٢- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٤٣- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ .
٤٤- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
٤٥- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد محمود داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة .
٤٦- شرح الكافية الشافية، تأليف العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، حققه وقدّم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٧- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٤٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي محميد، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة،ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٩- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧.
٥٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور شريف عبد الله علي الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٥١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي(ت٧٧١هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة و النشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ .
٥٢- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥٣- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ: خالد الأزهري الجرجاوي (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط٢ معدّلة مزيدة ومنقحة.
٥٤- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ،ج. براجستراسر.
٥٥- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد الملقب بصلاح الدين (ت٧٦٤هـ)، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م .
٥٦- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٥٧- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٥٨- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٩- الكنّاش في النحو والتصريف، أبو الفداء (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٦٠- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦١- اللامات، أبو الحسن علي بن محمد الهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ساهمت الجامعة المستنصرية على نشره، مكتبة الفلاح، ط١، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.
٦٢- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦٣- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت .
٦٤- المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو العجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: الأستاذ حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦٥- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ .
٦٦- المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنار، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٧- مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٦٨- المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان - الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
٦٩- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ .
٧٠- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١ .
٧١- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٢- معرفة القُرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ .

٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م .

٧٤- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٧٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور عبد المجيد قطامش، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٦- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الأوقاف والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م .

٧٧- المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٧٨- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٩- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م.

٨٠- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط٣، ١٤٠٥-١٩٨٥م.

٨٢- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،المملكة المغربية، ١٤٢هـ - ١٩٩٩م .

٨٤- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استنابول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .

٨٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية .

٨٦- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .